

التكتلات التجارية الدولية

1- مفهوم التكتل التجاري الدولي.

يعرف التكتل التجاري الدولي على أنه: "مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التحرير الجزئي للتجارة الدولية بين عدد محدود من الدول." (1) ويعرفه الاقتصادي "غونار ميردال" أنه: "لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكّلة. مع إعطاء الفرص المتساوية للأعضاء في هذا التكتل للاستفادة من هذا التحسن في إنتاجية عوامل الإنتاج." (2)، ويقصد به: "إحلال مناطق واسعة تضم عددا من الدول محل إقليم الدولة الضيق، لتطبق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، فتقوم هذه السياسة على أساس إلغاء الحواجز الجمركية التي تعوق المعاملات التجارية بين الدول المتقاربة جغرافيا وسياسيا وتنسيق برامجها الاقتصادية." (3)، ويعرف أيضا على كونه: "اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع، الأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية" (4). وهناك من يعرفه على أنه "مسار للتعاون الاقتصادي بين دولتين أو أكثر وعملية تقارب الآليات الاقتصادية المتخذة شكل اتفاقيات موحدة ومشتركة، والتنسيق بين مؤسسات الدول المتكاملة." (5) أما الاقتصادي المجري "بيلا بلاسا" فيعرفه على أنه: "إقامة علاقات وثيقة بين القطاعات الاقتصادية لدولتين أو أكثر باتجاه تحقيق الاندماج بينهما وإزالة مظاهر التمييز القائمة بين هذه القطاعات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة." (6) في حين يرى الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1969 "جان تنبرجن" أنه: "عملية بناء للشكل الاقتصادي بحيث تزول فيه كافة العوائق والقيود أثناء عملية التنفيذ وذلك عن طريق قيام المؤسسات والوسائل الخاصة بالتنسيق والتوحيد." (7)

يتبن من هذه التعاريف أن التكتل التجاري الدولي يحمل مجموعة من الإجراءات وعمليات التنسيق المستمرة؛ حيث:

√- تتضمن الإجراءات إلغاء وإزالة مختلف القيود والعوائق التي من شأنها إعاقة حركة التجارة وعوامل الإنتاج، مثل: التعريف الجمركية، نظام الحصص، إلخ.

√- عمليات التنسيق المستمرة تخص السياسات الاقتصادية لدول التكامل الاقتصادي، وتكون من خلال تقريب التوجهات السياسية الاقتصادية لهذه الدول وتكوين مؤسسات تشرف على التكامل الاقتصادي.

√- كما يجب أن يحقق التكتل التجاري الدولي زيادة الكفاءة الإنتاجية، مع ضمان تساوي الاستفادة من هذه الزيادة أو التحسن في الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي الدولي.

ونلاحظ أيضا أن أغلب التعاريف قد اتفقت على أن التكتل التجاري الدولي يبدأ بعمليات التعاون الاقتصادي الدولي باتجاه الاندماج الاقتصادي الدولي، وهنا نميز بين التعاون الاقتصادي الدولي والاندماج الاقتصادي الدولي (التكامل الاقتصادي الدولي أو التكتل التجاري الدولي)؛ ويقصد بالتعاون الاقتصادي الدولي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدول للحد من القيود المعيقة لانسباب حركة التجارة وعوامل الإنتاج، أما الاندماج الاقتصادي الدولي

1 - محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972، ص: 30

2 - محي محمد مسعد، "ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق"، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص: 44، 45.

3 - منير أسعد عبد المالك، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي"، طو، دار المعارف، مصر، 1968، ص: 193.

4 - هشام محمود الإقداحي، "العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص: 201.

5 - قاشي فايزة، "الاقتصاد الدولي، تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج"، منشورات دار الأديب، وهران، 2007، ص: 194.

6 - خوني رابح، حساني رقية، "اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي"، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي، آلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوربية، مرجع سابق، ص: 01.

7 - نفس المرجع السابق.

فهو درجة أعلى من التعاون الاقتصادي الدولي ويعني إزالة كل القيود على التجارة الدولية وعواملها بغية تكوين وحد اقتصادية.

ويعتمد التكامل الاقتصادي الدولي على مبدأي التخصص وتقسيم العمل؛ حيث يقصد بالتخصص⁽⁸⁾: إنتاج سلعة أو مجموعة السلع التي تمتلك الدولة فيها ميزة نسبية طبيعية أو مكتسبة وفقا لما تسمح به طبيعتها وظروفها الاقتصادية. أما تقسيم العمل الدولي فيعني⁽⁹⁾: تخصص دولة ما في إنتاج سلعة أو أكثر، واحتكار ذلك الإنتاج بشكل مطلق أو نسبي، بسبب توافر عناصر الإنتاج لديها وندرتها لدى الدول الأخرى، ثم مبادلتها بسلعة أخرى تنتجها دولة ثانية وتمتلك فيها ميزة نسبية.

أسس ودوافع التكتل التجاري الدولي.

تسعى الدول جاهدة لبناء تكتلات اقتصادية قوية ولها مبرراتها ودوافعها المختلفة، ومعتمدة على مجموعة من الأسس لإرساء دعائم هذه التكتلات بغية تحقيق أهدافها.

أسس التكتل التجاري الدولي.

يتطلب بناء التكتل التجاري الدولي مجموعة من الأسس هي:

1- إلغاء القيود على حركة السلع⁽¹⁰⁾: تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بإلغاء الرسوم والحواجز الجمركية ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد حتى تجري المبادلات التجارية بين الدول المتكتلة بسهولة؛ لتحقيق سوق واسعة تتدفق فيها المنتجات بقدر أكبر ملبية احتياجات الدول الأعضاء.

2- تحرير حركة عوامل الإنتاج⁽¹¹⁾: يأخذ هذا الأساس بضرورة إلغاء كافة أشكال القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والعمال بين دول التكامل، مع تطبيق اتفاقيات فيما بينها لتوحيد الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول الأعضاء فيما يتعلق بالخدمات والإقامة ومزاولة الأعمال المشروعة، ما يسهم في التغلب على مشكل عدم كفاية بعض عناصر الإنتاج في كل دول عضو في التكامل على حدا.

3- تنسيق السياسات الاقتصادية لدول التكتل⁽¹²⁾: أي ضرورة التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية. ففي النواحي المالية يتعين توحيد أسعار الضرائب وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول التكامل وهذا تسهيلا لحركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين دول التكامل الاقتصادي، وإلى تسهيل مبادلات السلع. أما النواحي النقدية يتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي وإباحة حرية التحويل بينهما. إضافة إلى ضرورة تنسيق السياسات الإنتاجية حيث يمكن توجيه العناصر الإنتاجية نحو أكفأ السبل لاستغلالها وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية أكبر من غيرها، هذا دون إهمال التنسيق بين السياسات الاجتماعية المختلفة للدول أطراف التكامل (السياسة الإسكانية، نظم التأمينات الاجتماعية و المعاشات).

8 - قاشي فايزة، مرجع سابق، ص:22.

9 - سكيبة بن حمود، "مدخل لعلم الاقتصاد"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص:32.

10 - الطيب داودي، مرجع سابق، ص: 2.

11 - أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفر، "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص: 226-227.

12 - الطيب داودي، مرجع سابق، ص: 2.

4- إيجاد بناء مؤسساتي يشرف على التكامل الاقتصادي الدولي⁽¹³⁾: يتحتم على دول التكتل الإقليمي أن يوجد إطار مؤسساتي يشرف على تنسيق السياسات الاقتصادية الملانمة لطبيعة واحتياجات التكامل الاقتصادي الدولي، وتحقيق أهدافه، وهذا يتطلب صلاحيات أوسع لاتخاذ القرارات المناسبة.

دوافع التكتل التجاري الدولي.

تلجأ الدول إلى تشكيل تكتلات اقتصادية باعتبارها إستراتيجية جديدة في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية تحل محل سياسة الحماية التجارية وتمثل خطوة نحو تحقيق حرية التجارة الدولية والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، التخصص وتقسيم العمل. ولها في ذلك مجموعة من الدوافع هي:

1- الدوافع الاقتصادية: وتشمل ما يلي:

أ- **اتساع حجم السوق**⁽¹⁴⁾: يوفر التكامل الاقتصادي الدولي سوق واسعة أمام منتجات الدول المتكاملة. وهذا يؤدي إلى اتساع إنتاج المشروعات بسبب توفر الطلب الذي يمكن من تحقيق الحافز على هذا التوسع، وما يرافق ذلك من زيادة درجة استخدام الموارد والطاقت الإنتاجية القائمة، وبالأدوات الغير مستغل منها كما أن اتساع السوق يتيح درجة أكبر من التخصص وتقسيم العمل.

ب- **تحسين شروط التبادل الدولي**⁽¹⁵⁾: توفر الاتحادات الاقتصادية فرصة الإنتاج بالحجم الكبير وتداوله في الأسواق الدولية داخل التكتل وخارجه مما يسهل التحكم في شروط بيعه بما يحقق مصالحها الخاصة من خلال جعل شروط التبادل الدولي أكثر مراعاة لمصالحها؛ فنجد " اتحاد الفحم والصلب الأوربي" أكثر تحكم في إنتاج وتداول سلعتي الفحم والصلب بسبب الإنتاج بالحجم الكبير، كما أن الاتحادات الاقتصادية كثيراً ما تتحكم في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة أعضائها فهي تمثل سوق واسعة تجعل الدول الأجنبية تبيعها منتجاتها بأفضل الشروط والأسعار فالسوق الأوربية المشتركة مثلاً تتحكم في شراء العديد من السلع الأجنبية.

ج- **زيادة التوظيف**⁽¹⁶⁾: بحكم توسيع التكامل الاقتصادي الدولي للسوق فهو زيادة للطلب، الذي يحفز على التوسع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية، ما يتطلب قدر أكبر من مناصب العمل الإضافية، وبما أن سوق العمل لا تقتصر على دولة واحدة وإنما هي سوق لمجموعة الدول المتكاملة، فإن هذا يعني إتاحة فرص العمل لمختلف أفراد دول التكامل والحد من مشكلة البطالة.

د- **زيادة معدل النمو الاقتصادي**⁽¹⁷⁾: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للدول الأعضاء من خلال تشجيعه للاستثمار؛ فزيادة الطلب الناتجة عن اتساع نطاق السوق تؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاج بالحجم الكبير من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء، ويساعد في ذلك تحرك عوامل الإنتاج بحرية داخل التكتل من جهة، وما يحقق من أرباح في بلدان التكامل الاقتصادي الدولي من خلال إعادة تشغيل عوائد رؤوس الأموال في عمليات إنتاج سلع مختلفة من جهة أخرى، فضلاً عن تشجيعه للتخصص في الإنتاج بغرض الاستخدام الأمثل للموارد.

13 - إسماعيل العربي، " التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة "، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص ص: 49- 56.

14 - نفس المرجع السابق، ص ص: 11-12.

15 - بوكساني رشيد، ديبش أحمد، " مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي"، دورية الدراسات الاقتصادية، مؤسسة بن خلدون للدراسات والبحوث العدد:4، الجزائر، سبتمبر 2004، ص: 83.

16 - فليح حسن خلف، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، مؤسسة الوراق للنشر، عمان 2001، ص: 182.

17 - هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق، ص: 214.

هـ- إنشاء قاعدة اقتصادية قوية⁽¹⁸⁾: يمكن التكامل الاقتصادي الدولي من إقامة نشاطات إنتاجية هامة لنمو الاقتصاد وتوسيع قاعدته الإنتاجية، والتي بدون تكامل يصعب إيجادها؛ خاصة بالنسبة للدول النامية لضيق أسواقها من جهة ومحدودية الموارد المتاحة فيها خاصة الصناعة الإنتاجية، وصناعة مستلزمات الإنتاج. التي تتطلب إمكانيات مالية، مادية وبشرية ضخمة توفرها سوق واسعة ما يدفع الدول إلى تكامل الاقتصادي لإيجاد سوق واسع.

و- تطوير القاعدة التكنولوجية⁽¹⁹⁾: تحقق التكنولوجيا منافع مرتفعة كونها العامل الأساسي في منح واكتساب الميزة التنافسية للمنتجات سواء سلعية أو خدمية، وتتطلب إقامة قاعدة تكنولوجية إمكانيات ضخمة مالية، مادية وبشرية بالذات. لذلك تسعى الدول لإقامة تكاملات اقتصادية فيما بينها للاستفادة من المزايا التي يوفرها التكامل الاقتصادي الدولي وإقامة قاعدة تكنولوجية قادرة على الاستجابة للاحتياجات المحلية والدولية.

ز- حماية للاقتصاد⁽²⁰⁾: تعتبر التكاملات الاقتصادية أسلوب جديد لتحرير التجارة على نطاق دول التكتل، أما التعامل التجاري مع خارج التكتل فهو مقيد بإجراءات متنوعة مابين الكمية، التنظيمية والإدارية. ما يوفر حماية للصناعات القائمة داخل التكتل في مختلف مراحل تطورها؛ من الناشئة حتى المتقدمة في التطور.

2- دوافع سياسية - أمنية⁽²¹⁾: تتمثل في تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء، وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، وهذا ما يزيد من القوة السياسية لدول التكتل وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية؛ سواء للتصدي للمشاكل الكبرى التي تواجه العالم أو تعزيز القوة التفاوضية لبلدان التكتل الاقتصادي مع دول خارج التكتل أو مع المنظمات الدولية لتوجيه سياساتها. وجنبا إلى جنب مع تعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية، تعمل الدول المتكاملة على إزالة بؤر التوتر والصراع والخلافات الحدودية بغية توفير الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي.

3- دوافع اجتماعية- تاريخية⁽²²⁾: التكامل الاقتصادي هو امتداد للتكامل الاجتماعي بين الدول المتكاملة، فتمتع هذه الدول بخصائص اجتماعية وثقافية معينة متشابهة (الدين، اللغة، العادات والتقاليد)، مع تطور كل من العلاقات الاقتصادية والسياسية بصورة متوازنة تتعزز علاقات الود والتعايش الاجتماعي المشترك والحوار الثقافي وهذا ما يحقق الأمن الاجتماعي والثقافي لهذه البلدان، ليزيد من قوة ومثانة الهوية الثقافية لهذه البلدان وترسيخها متصدية بذلك لموجة العولمة.

مقومات ومعوقات التكتل التجاري الدولي.

تساعد الدول في سعيها نحو التكامل الاقتصادي الدولي، وإرساء دعائمه ووضع أسسه مجموعة من المقومات والعوامل المساعدة، كما تواجهها مجموعة من المعوقات تحاول تجاوزها من خلال عمليات التنسيق المستمرة؛ في هذا المطلب نحاول الوقوف والتعرف على مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي الدولي.

مقومات التكتل التجاري الدولي.

لا يمكن لأي تكامل إقليمي أن ينجح إلا في وجود مجموعة من العوامل المساعدة الاقتصادية منها والغير اقتصادية.

18 - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 183.

19 - هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، "البيات العولمة اقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي"، دار حامد، عمان، 2010، ص ص: 460-461.

20 - مصطفى رشدي شيحة، "الأسواق الدولية - المفاهيم والنظريات والسياسات"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص ص: 157-158.

21 - علي القزويني، مرجع سابق، ص ص: 274-275.

22 - نفس المرجع السابق: ص ص: 276-277.

1- العوامل الاقتصادية: ويمكن إبرازها في النقاط التالية:

أ- توفر الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال⁽²³⁾: تختلف الدول من حيث الندرة والوفرة للموارد الطبيعية ورؤوس الأموال إضافة لليد العاملة، ولذا تلجأ الدول إلى إقامة تكاملات اقتصادية بهدف الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية لدى بقية المجموعة الدولية المتكتلة؛ بحيث تستطيع دول المجموعة تجاوز مشاكلها الناتجة عن الافتقار النسبي للموارد الطبيعية سواء من ناحية الكم أو الكيف.

ب- تقارب وتجانس المستوى الاقتصادي⁽²⁴⁾: يتطور التكامل الاقتصادي الدولي، باستثناء بعض التجارب، إما بين دول متطورة صناعياً أو بين دول نامية وحتى داخل المجموعة الأولى وداخل المجموعة الثانية يزدهر التكامل الاقتصادي أكثر ما بين الدول التي لها مستوى تطور اقتصادي متقارب. وعادة ما تكون محاولات التكامل الاقتصادي ما بين الدول المتطورة والنامية فاشلة أو تنشأ في أقل صور التكامل الاقتصادي الدولي.

ج- التخصص وتقسيم العمل: إن التكامل الاقتصادي في أوسع معانيه عبارة عن "عملية موضوعية للتطور العميق والراسخ للعلاقات المتبادلة وتقسيم العمل بين الاقتصاديات الوطنية"⁽²⁵⁾. أي أن التكامل الاقتصادي الدولي يستند إلى التخصص وتقسيم العمل، ويحقق للدول المتكاملة اقتصادياً عائد يفوق ما يمكن أن تحصل عليه قبل التكامل؛ من خلال تحقيقه لوفرات الإنتاج بالحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، ما يضمن استفادتها من انخفاض تكاليف الإنتاج، الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية وتنظيم المنافسة في إطار تكاملي للابتعاد عن مخاطرها التي تلحق أضراراً مدمرة للمشروعات الاقتصادية⁽²⁶⁾.

د- توفر طرق المواصلات ووسائل النقل⁽²⁷⁾: كلما توفرت شبكة النقل والمواصلات في رقعة الدول المتكاملة اقتصادياً يخفض من تكاليف نقل السلع والركاب، كما يعتبر توفر شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تربط المنتج بالمستهلك في السوق الإقليمية، عاملاً حاسماً في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكتلة.

2- مقومات غير اقتصادية: وتتضمن ما يلي:

أ- المناخ السياسي⁽²⁸⁾: وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية العامة والاقتصادية – الاجتماعية وعلاقات سياسية بين الدول قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين وحسن الجوار، ومدى الاستعداد للتنازل عن أجزاء من السلطة لصالح المؤسسات العليا التي تشرف على إدارة التكامل الاقتصادي الدولي وتوجيه سياساته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ب- مقومات تاريخية⁽²⁹⁾: وتشمل قوة الروابط التاريخية بين مجتمعات البلدان المتكاملة واشتراكيها في العمل الدائم والسعي نحو التطور؛ تاريخياً بما في ذلك من كفاحها المشترك ضد السيطرة الاستعمارية، وضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

23 - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 177-178.

24 - فاشي فايزة، مرجع سابق، ص: 194.

25 - مجموعة من الأساتذة السوفيات، "التقسيم الجغرافي الدولي للعمل في ظل الرأسمالية- الدول الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية"، تعريب: علي محمد

القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص: 47.

26 - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 178.

27 - سكيمة بن حمود، مرجع سابق، ص: 225.

28 - إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص: 43.

29 - نفس المرجع السابق، ص: 279.

ج- مقومات جغرافية (30): تتمثل في توافر الإطار المكاني أو الجغرافي المناسب لإقامة تكتل اقتصادي قابل للاستمرار والتطور، بكل ما يحتويه من خصائص جغرافية (المساحة، المناخ، طبيعة الأرض والتضاريس، الكثافة السكانية، موارد طبيعية باطنية وسطحية، وكلما كانت هذه الخصائص ذات نوعية أفضل عززت نهج التكامل الاقتصادي الدولي.

د- مقومات ثقافية – اجتماعية (31): أن الخصائص الاجتماعية و الثقافية يمثل اللبنة الأولى لبناء تكامل اقتصادي دولي قوي، وسواء تشابهت الخصائص أو اختلفت فالتجارب التاريخية للتكامل الاقتصادي الدولي تشير إلى كل من التماثل والتنوع الاجتماعي كان مصدرا أساسيا لتطور المجتمعات التي حققت تقدما اقتصاديا قوي؛ مثل تجربة الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للتنوع، وتجربة اليابان والصين للتماثل، ويتوقف الأمر على كيفية إدارة عملية الجمع بينهما.

مشاكل التكامل الاقتصادي الدولي.

رغم المزايا والمنافع التي تجنيها الدول من وراء التكامل الاقتصادي الدولي، إلا أنه يواجه مجموعة من المشاكل تعيق عمليات تطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها، وتختلف المشاكل بين اقتصادية وغير اقتصادية نوردتها في ما يلي:

1- المشاكل الاقتصادية(32): وتتضمن ما يلي:

أ- **مشكل التعريف الموحدة:** من أهم أسس التكامل الاقتصادي الدولي إزالة الحواجز الجمركية والاتفاق مسبقا على وضع تعريف جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، غير أن وضع تعريف موحدة تفرض على الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل تطبيق التكامل الاقتصادي أمر بالغ في الصعوبة نتيجة عدم القدرة على التوفيق بين مصالح الدول المتكاملة، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريف موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية. والبعض الآخر من الدول ترفض أيضا تعريف موحدة تزيد عن الرسم الأخذ به نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية؛ ومن أمثلة ذلك ما حدث في بريطانيا، عند محاولة ضمها للسوق الأوروبية المشتركة في بداية عهدها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوربا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها.

ب- **مشكل الحماية الجمركية(33):** اختلاف درجة النمو الاقتصادي للدول أعضاء التكامل الاقتصادي، واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو وبالتالي يصعب التخلي عن فكرة الحماية في دول التكامل كل حسب مصالحه الاقتصادية؛ ويعود السبب الرئيسي لعنصر المنافسة التي تتأني من مشاريع الدول الأخرى وخاصة تلك التي تنتج بتكاليف أقل.

ج- **مشكل تنسيق السياسات الاقتصادية(34):** هو أحد أبرز أسس التكامل الاقتصادي الدولي، ويستدعي تنسيق النواحي المالية والنقدية خاصة، فوجود مثلا أسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء والعكس للبعض الآخر. كما أن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من

30 - فاشي فايزة، مرجع سابق، ص: 194.

31 - علي القزويني، مرجع سابق، ص: 280.

32 - كامل البكري، " الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص: 130.

33 - عبد الوهاب رميدي، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فر التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص: 24-25.

34 - هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق، ص ص: 218 – 219.

دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل. كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيدا كاملا، بل يكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها. وهذا ما حدث فعلا بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ عند بدء تكوين "اتحاد البنيلوكس" سنة 1948.

كما أن عدم إتباع سياسات موحدة تجاه الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة والإنتاج والاستثمارات الدولية، وما ينجم عن ذلك من خفض الكفاءات الإنتاجية، لاستخدام الموارد وزيادة النفقات الإنتاجية.

د- مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر⁽³⁵⁾: المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل الاقتصادي. وهنا يكمن إشكال على أي أساس يتم هذا التقسيم؟ في هذا الصدد ظهر اتجاهان:

√ **الاتجاه الأول:** يرى أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع الواردة إلى موانئها ومراكزها الجمركية على الحدود، مع قيام الدول الكبيرة في الاتحاد بدفع تعويضات للدول الصغيرة كتعويض لها عما ستخسر من الإيرادات نتيجة انضمامها للاتحاد.

√ **الاتجاه الثاني:** يرى أن تقسم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان الدول إلى مجموع سكان الاتحاد. وحجة أنصار هذا الاتجاه جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان.

ويعتبر الأسلوب الأول هو الشائع في اتفاقيات التكامل الاقتصادي الدولي خاصة الاتحادات الجمركية كونها في العادة تضم دول غير متقاربة اقتصاديا.

2- مشاكل غير اقتصادية: وتشمل العوامل السياسية، التنظيمية والاجتماعية والثقافية حيث:

أ- العوامل السياسية⁽³⁶⁾: تشمل مجموعة من العناصر هي:

√ **غياب الإرادة السياسية:** هناك عوامل عديدة وراء ضعف وغياب الإرادة السياسية مثل عدم وضوح الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي أو إدراكها بسبب قلة المعلومات أو عدم وضوحها.

√ **مشكل السيادة القطرية:** ويعني عدم التنازل عن جزء من السلطة لصالح أجهزة التكامل الاقتصادي الدولي، تخوفا من التعدي على السيادة القطرية.

√ **تسييس الاقتصاد:** ويعني توجيه الاقتصاد وجهة سياسية؛ أي أن السياسة تحكم العلاقات التبادلية للتجارة مما يجعل إقامة التكامل الاقتصادي الدولي مرتبط بالرضا السياسي.

ب- العوامل التنظيمية والمؤسسية⁽³⁷⁾: وجود اختلافات في اللوائح والتشريعات الاقتصادية بين الدول المتكاملة مما يجعل من هذا الاختلاف مشكل أساسي يعيق قيام التكامل الاقتصادي الدولي. ضف إلى ذلك ضرورة وجود إطار مؤسسي (سلطة تشريعية، سلطة تنفيذية، سلطة قضائية) لإقامة تكتل و الإشراف على التشريعات والإجراءات التنفيذية وتطبيق الاتفاقيات والخطوات التكاملية المتفق عليها.

35 - عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص: 25.

36 - داودي الطيب، مرجع سابق، ص: 6.

37 - على القزويني، مرجع سابق، ص: 304-305.

ج- العوامل الاجتماعية – الثقافية: وتتركز هذه المعوقات في مجموعتين هما(38):

√- **المجموعة الأولى:** وتشمل المعوقات التي ترتبط بالتباين في مستويات التطور الاجتماعي والثقافي بين البلدان المتكاملة اقتصاديا من ناحية المؤشرات الرئيسية لهذا التطور كدرجة التحضر، المستوى التعليمي للسكان، حركية الفئات الاجتماعية المختلفة، الوعي الاجتماعي، بما في ذلك الوعي بأهمية التكامل الاقتصادي الدولي.

√- **المجموعة الثانية:** وتتمثل في المعوقات التي ترتبط بالتباين في الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الساعية إلى التكامل؛ ويتعلق الأمر بالاختلافات والحساسيات وربما الصراعات ذات الطابع الطائفي أو القبلي وأحيانا العنصري والعرقي والتشدد الديني.

مراحل وخصائص التكتل التجاري الدولي.

تختلف صور التكامل الاقتصادي وأشكاله تبعا لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج الاقتصادات القومية المختلفة فمنها ما يكون كاملا ويستدل عليه بغياب أشكال التمييز بين الاقتصاديات الوطنية للدول أعضاء هذا التكامل ومنها ما يكون جزئيا أي أن الاندماج يكون في بعض المجالات فقط وهذا الشكل هو الغالب لأن الشكل الأول يستلزم وجود وحدة سياسية إلى جانب الوحدة الاقتصادية.

وقد وضع "بيلابلاسا" سلما تدريجيا لمراحل التكامل الاقتصادي الدولي كما يلي: التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، الاندماج الاقتصادي التام.

1- منطقة التفضيل الجمركي: تمثل منطقة التفضيل الجمركي أولى صور التكامل التاريخية حيث تقوم الدول المكونة لهذه المنطقة بإعطاء كل منها الآخر المعاملة التفضيلية عند استيراد أو تصدير السلع إليها. حتى يتسنى زيادة معدل التبادل التجاري فيما بينها – ولعل أقدم منطقة للتفضيل الجمركي هي منطقة الكومنولث البريطاني بين بريطانيا ومستعمراتها بعد منحها الاستقلال(39). غير أن التطبيق العملي لمثل هذا التفضيل وإن كان قد ساهم فعلا في ازدياد حركة التبادل التجاري إلا أنه يواجه صعوبات تتعلق بمتابعة البضائع التي يتم معاملتها تفصيليا وعدم إساءة استخدامها بواسطة الغير في سبيل الحصول على امتيازات نتيجة وجودها.

2- منطقة التجارة الحرة: وهي أن تصبح الدول سوقا واحدة تتيح حرية انتقال السلع، ما يُوسّع السوق أمام منتجات هذه الدول بالشكل الذي يحفزها ويشجعها على التوسع في إنتاجها، من خلال إلغاء الرسوم الجمركية، والقيود الكمية، الإجراءات الإدارية، وكافة القيود التي تعرقل حركة انتقال السلع بين الدول المشتركة في هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي الدولي، مع احتفاظ كل دولة من الدول المعنية بمنطقة التجارة الحرة* برسومها الجمركية وقيودها الكمية وإجراءاتها الإدارية إزاء تجارتها مع العالم الخارجي(40). وللناطق التجارية الحرة مجموعة من الايجابيات هي(41): جلب المستثمر الأجنبي، تنشيط الاقتصاد الوطني، إحداث المزيد من فرص العمل، المساهمة في نقل التكنولوجيا.

38 - نفس المرجع السابق، ص: 303- 304.

39 - علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص: 388.

40 - رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي بسيوني، "الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية"، طر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، القاهرة، 2007، ص: 40.

41 - محمودي مراد، " النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة"، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002، ص: 102.

* تختلف منطقة التجارة الحرة عن المنطقة الحرة حيث هذه الأخيرة تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير وغيرها من الأنشطة التي تزيد من الاستثمارات والصادرات، وتجلب التكنولوجيا المتقدمة وغيرها. وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشروعات مشتركة متعددة الأغراض وتشارك في إقامتها عدة دول فإنها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة إقليمية.

أما سلبيات المناطق التجارية الحرة فتعد مشكلة انحراف التجارة المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة؛ هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، وبخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء، فغالباً ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير حيث يزيد احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة. وبوجه خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية عبر الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة وذلك حتى يتمكن دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في هذه الدول الأخيرة⁽⁴²⁾. بالإضافة إلى مشكلة انحراف الإنتاج؛ ذلك أن بعض المنتجات الصناعية تحتوي على نسبة مرتفعة من المواد اللازمة لصناعتها، ولكنها غير متوافرة في دول المنطقة، الأمر يستوجب استيرادها من الخارج، وعلى ذلك فإن صناعة هذه المنتجات تتحول من الدولة ذات التعريف الجمركي المرتفعة نسبياً إلى الدولة ذات التعريف الجمركي المنخفضة نسبياً من بين دول المنطقة⁽⁴³⁾. هذا الأثر أحياناً يخلف أثر انحرافي آخر على الاستثمار يتمثل إرسال المستثمرين الأجانب أموالهم الاستثمارية إلى الدول التي تكون فيها الرسوم الجمركية على المواد الأولية والسلع غير تامة الصنع منخفضة نسبياً، حتى يؤمن هؤلاء المستثمرون تكاليف إنتاج منخفضة، وبالتالي أسعار منخفضة للسلع المنتجة، تناسب وتجذب المستهلكين لشرائها، وتحقيق عوائد مجزية في ذات الوقت للمستثمرين. إن سلوك المستثمرين يعني ضمان ابتعادهم عن استثمار أموالهم في دول منطقة التجارة الحرة التي تكون فيها الرسوم الجمركية مرتفعة على السلع المراد إنتاجها⁽⁴⁴⁾.

3- الاتحاد الجمركي⁽⁴⁵⁾: هذا الشكل يعتبر درجة أبعد مدى من تحقيق منطقة التجارة الحرة، حيث أضاف إلى إلغاء الرسوم والقيود على حركة السلع بين الدول، توحيد الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المتكاملة إزاء العالم الخارجي وبالتالي فإنها تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية باعتبارها دولة واحدة جمركياً، وهذا الشكل يتجنب المشاكل التي تخلفها منطقة التجارة الحرة، غير أن أكبر مشكلة تواجهه هي كيفية توزيع العوائد الجمركية.

4- السوق المشتركة⁽⁴⁶⁾: وفقاً لهذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتلتزم بسياسة موحدة في مواجهة كل دول خارج السوق، وهو بذلك يشبه الاتحاد الجمركي ولكن يضاف إلى ذلك حرية حركة عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق. مما يسمح بإعادة توزيع هذه العناصر بين مجالات الإنتاج وتحقيق أكفأ استخدام لعناصر الإنتاج المتاحة وبعبارة أخرى لا يتم في ظل السوق المشتركة فقط دمج أسواق السلع وإنما أيضاً دمج أسواق عوامل إنتاج وبذلك تصبح الدول الأعضاء سوقاً واحداً تنتقل في داخلها السلع الوطنية بحرية تامة كما يصبح في استطاعة العمال أن يعملوا في أي منطقة أو مشروع فيها دون تمييز ويصبح في إمكان أصحاب رؤوس الأموال استثمار أموالهم في أي موقع ضمن نطاق السوق.

في ظل السوق المشتركة يصبح التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية والاجتماعية من الأهمية بما كان، بل أنه يصبح ضرورياً لكمال أسواق السلع وعوامل الإنتاج وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تمييز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محققة في الواقع.

42 - نفس المرجع السابق، ص: 103.

43 - حسين عمر، "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص: 31.

44 - نفس المرجع السابق، ص: 32.

45 - محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية طبع - نشر - توزيع، الإسكندرية، 2000، ص: 144.

46 - فليح حسن خليف، مرجع سابق، ص: 169.

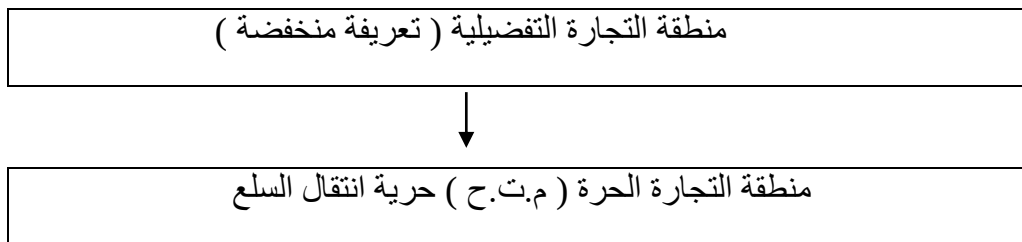
5- الوحدة الاقتصادية⁽⁴⁷⁾: وعلى الرغم من أن السوق المشتركة تعد تطورا حقيقيا نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، سواء فيما يتعلق بالتبادل السلعي أو حرية عناصر الإنتاج، إلا أنها تغفل جانبا مهما وهو تنسيق السياسات الاقتصادية نظرا لتأثيراتها غير المباشرة، على تحديد حركة حرية هذا التبادل السلعي وعناصر إنتاجه.

إن للسياسات المالية والنقدية التي تتبعها هذه الدول تأثيراتها البالغة على أسعار المنتجات. لذلك فإن توحيد مثل هذه السياسات يبرز فعالية توحيد التعريف الجمركية وإلغاء القيود التجارية لذلك فإن الوحدة الاقتصادية تقوم على نفس الأسس التي تقوم عليها السوق المشتركة ولكن مع توحيد السياسات المالية والنقدية تجنبا لأي مشاكل تتعلق بتحقيق التوازن الداخلي أو الخارجي لدول هذه الوحدة الاقتصادية.

6- الاندماج الاقتصادي الكامل⁽⁴⁸⁾: هذا الشكل من التكامل هو أعلى درجات التكامل الاقتصادي الدولي على الإطلاق، حيث يتم إذابة اقتصاديات الدول الأطراف بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحد يتولى تحديد سياساته المختلفة سلطة عليا فوق الدول يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء وفي ظل هذا النموذج يوجد بنك مركزي واحد وكلمة واحدة، كما يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسية.

والشكل التالي يوضح مراحل التكامل الاقتصادي:

شكل رقم(1): مراحل التكامل الاقتصادي.



47 - هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق، ص: 210.

48 - سكيمة بن حمود، مرجع سابق، ص: 227.



المصدر: عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص: 16.